فيما تؤكد الحكومة سعيها للوصول إلى إنتاج بواقع ٣ ملايين برميل

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): العراق سيتجاوز هذا المستوى نهاية العام الحالي بوجود عشر شركات عالمية

□ بغداد/ ليث محمد رضا- وكالات

فيما أكد مسؤول حكومي رفيع المستوى سعي العراق للوصول الى طاقة انتاجية مقدارها أكثر ثلاثة ملايين برميل يوميا نهاية العام الحالي توقع خبراء نفطيون تجاوز العراق لحاجز الثلاثة ملايين برميل نهاية العام الحالي بضوء انجاز عشر شركات عاملة ضمن عقود جولات التراخيص الثلاث .

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري: ان العراق ينتج حالياً مليونين و ٧٥٠ الف برميل يومياً في وقت لدينا ما يزيد على عشر شركات تعمل على زيادة وتطوير الإنتاج بشكل تدريجي كما يوجد لدينا بحسب ما أعلن ميناءان للطاقة ينتج كل منهما نصف مليون برميل يومياً سينتهي العمل بها بمعنى أنه لغاية نهاية العام الحالي سيكون لدينا انتاج يتجاوز ثلاثة ملايين برميل وما يصدر منه يزيد عن المليونين والنصف بحكم وجود طاقات تصديرية وتخزينية .

واضاف الجواهري: فيما يتعلق بتباطؤ الشركات فانه ليس اتهاما لان الشركات أعلنت عن انها ستتباطأ في عملية التطوير بسبب رداءة البنى التحتية كموانئ أو منظومات استقبال الغاز.

فيما قال الخبير الإقتصادي الدكتور عمرو هشام: قياساً الى الجهد المبذول فثمة مؤشرات لزيادة الإنتاج لكن كما يقال فإن حساب الحقل ليس كحساب البيدر فالكثير من المشاكل في البنى التحتية الخاصة بالقطاع النفطي وفي عملية ضخ المنتج وتصديره وان عملية الانتاج ترتبط بالتخزين وضرورة وجود خزانات كبيرة ضمن سلسلة من العمليات بما فيها النقل والضخ والتصدير عادة ما يكون عبر المنافذ البحرية اما البصرة او ميناء جيهان التركي.

وأكد هشام أن رقم الثلاثة مليون برميل ليس انجازاً وليس برقم كبير على العراق الذي تجاوز هذا الرقم منذ عام ١٩٧٩.

وأضاف هشام: أذا ما نجحنا في استخدام الموانئ العائمة فان ذلك سيسهل من عملية التصدير ويسهل من فرص تحقيق هذا الرقم وفيما لو أرادت الحكومة الوصول الى سقف العشرة مليون برميل أو تجاوزه عندها سيظهر مزيد من المشاكل والاختناقات بعضها سياسية كميناء مبارك الكبير ولدينا العديد من المشاكل الفنية قد يمكن التغلب عليها.

الى ذلك أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أن العراق يسعى للوصول بإنتاجه النفطي إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا نهاية العام الحالي، مؤكدا أن الأشهر المقبلة ستشهد افتتاح ميناءين للتصدير بطاقة ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

وقال حسين الشهرستاني لـ "السومرية نيوز" إن "العراق يخطط للوصول بإنتاجه النفطي إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا قبل نهاية العام الحالي ٢٠١١، والى ١٢ مليون برميل يوميا خلال السنوات الست المقبلة، بعد عرض حقوله النفطية للتطوير من قبل شركات عالمية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية".

وأضاف الشهرستاني أن "العراق ينتج في الوقت الحاضر مليونين و٧٥٠ ألف برميل يوميا، بعد أن كان ينتج مليونين و٣٥٠ ألف برميل خلال العام الماضي ٢٠١٠".

ووقع العراق خلال عام ٢٠١٠، عقودا مع عدة شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست المقبلة و١٢ مليون برميل يوميا، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

وأضاف الشهرستاني أن "صادرات العراق النفطية ارتفعت لتصل إلى مليونين و٢٥٠ ألف برميل يوميا لتواكب الزيادات الحاصلة في الإنتاج النفطي"، مشيرا إلى أن "العراق سيفتتح ميناءين للتصدير نهاية العام الحالي بطاقة ٥٠٠ ألف برميل يوميا".

وحددت حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يوميا، لكنه لا يصدر حاليا سوى مليونين و١٦٥ ألف برميل يوميا، ويتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول ومنظمة أوبك وبالاعتماد على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، ويطالب العراق بزيادة حصته اعتمادا على ما يقول إنها "اكتشافات نفطية جديدة" لديه.

وتعاقد العراق مع إحدى الشركات العالمية لإنشاء أربعة موانئ عائمة لتصدير النفط الخام، سيتم العمل في اثنين منها في نهاية العام الحالي ٢٠١١، وبطاقة تصديرية للميناء الواحد تبلغ ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام عبر ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، فيما يتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن.

في غضون ذلك كشفت وثائق سرية أن شركة النفط البريطانية العملاقة (بي بي) اتُهمت بالتحكم بالاقتصاد العراقي بعد موافقة الحكومة على دفع عوائد لها حتى بعد توقفها عن انتاج النفط من حقل الرميلة الذي فازت بعقد تشغيله.

وقالت صحيفة أوبزيرفر نقلاً عن الوثائق السرية، إن عقد تشغيل حقل الرميلة، أضخم حقول النفط في العراق "أعيدت صياغته بشكل يمنح (بي بي) حق الحصول على تعويض بصورة مباشرة بحال توقف الحقل عن الإنتاج لأسباب أمنية أو قرارات الحكومة العراقية بخفض الإنتاج".

واضافت أن الخطوة من شأنها أن تؤثر على القرارات السياسية التي يتخذها العراق في ما يتعلق بمنظمة البلدان المصدّرة للنفط (اوبيك)، كما أنها تُعد خروجاً بارزاً عن الشروط الأصلية للاتفاق الذي وُقع صيف عام ٢٠٠٩.

وتوفّر صناعة النفط نحو ٩٥٪ من عائدات العراق الخارجية، وهناك خطط لزيادة انتاج حقل الرميلة بمعدل ثلاثة اضعاف خلال السنوات المقبلة عن مستوى انتاجه الحالي البالغ مليون برميل يومياً.

ونسبت الصحيفة إلى غريغ موتيت الخبير بشؤون النفط ومؤلف كتاب (وقود على النار: النفط والسياسة في إلعراق المحتل) قوله "إن المزادات التي أُجريت على نفط العراق صوِّرت على أنها نموذجاً للشفافية وانتصاراً تفاوضياً لحكومة العراق، لكننا نرى الواقع الآن مختلفا تماماً عن ذلك، وكان هناك اتفاق وراء الكواليس اعطى (بي بي) معقلاً قوياً في قلب الاقتصاد العراقي، وحتى التأثير على قرارات منظمة أوبيك".

وأشارت إلى أن الوثائق السرية التي اطلعت عليها تظهر أن شروط الاتفاق الأصلي التي وضعتها وزارة النفط العراقية وتنص على أن تكون (بي بي) مقاولاً ومشغلاً بدلاً من المالك، تم تعديلها لجعل شركة النفط البريطانية وشريكتها شركة النفط الوطنية الصينية في موضع أكثر فائدة يمكّنهما من الحصول على العوائد حتى بحال توقف حقل الرميلة عن الإنتاج لأسباب أمنية أو سياسية.

وكانت تقارير صحفية كشفت أن وزراء بريطانيين ناقشوا خططاً لاستغلال احتياطيات النفط العراقي مع الشركات النفطية الكبرى في العالم، قبل سنة من مشاركة بريطانيا في غزو العراق عام ٢٠٠٣، وعقدوا خمسة اجتماعات مع شركتي النفط (بي بي) و(شل) أواخر العام ٢٠٠٢.

وقالت إن عقوداً أُبرمت عقب غزو العراق لمدة عشرين عاماً وتُعد الأكبر من نوعها في تاريخ صناعة النفط وتغطي نصف احتياطيات العراق النفطية والبالغ حجمها ٦٠ مليار برميل من النفط، واشترتها شركات مثل (بي بي) وشركة النفط الوطنية الصينية، والتي ستحصل على أرباح بإطار مشروع مشترك تصل إلى ٤٠٣ ملايين جنيه استرليني (٦٥٨ مليون دولار) من حقل الرميلة فقط الواقع في جنوب العراق.

مصادر: سحب رخصة شركات الهاتف النقال في حال عدم دفع الديون (الممتازة)

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت لجنة التحقيق بواقع خدمات الاتصالات لشركات الهاتف النقال في مجلس النواب ان الديون المترتبة على شركات الهاتف النقال العاملة في البلاد تعتبر من الديون الممتازة للدولة التي لايمكن اطفاؤها،مشيرةً الى يوم الاثنين سيكون موعداً لقراءة التقرير الخاص الذي اعدته اللجنة لهذه الشركات.

وقال مصدر مسؤول في اللجنة لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء)،ان الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال تعتبر من (الديون الممتازة) للدولة التي لا يمكن إطفاؤها،مشيراً الى ان اللجنة قد اعدت توصية بالاضطرار الى سحب الرخصة في حال عدم الالتزام بدفع هذه الديون.

وكانت اللجنة قد كشفت في وقت سابق على لسان عضوها النائب علي الشيخ ضاري الفياض ان مقدار المبالغ المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال الثلاث العاملة في العراق على شكل ديون بلغ ٣ مليارات و٢٥٠ مليون دولار.

وقال الفياض في تصريحات صحفية ان الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال العاملة في العراق بلغ ثلاث مليارات و٢٥٠ مليون دولار،مشيراً الى ان هذه المبالغ شملت ايضاً الفوائد المترتبة على هذه المبالغ نتيجة التأخير الحاصل في عملية تسديد هذه المبالغ.وتابع المصدر ان يوم غد الاثنين سيكون موعداً لقراءة التقرير الخاص الذي أعدته اللجنة لهذه الشركات يعقبه مؤتمر صحفي لتوضيح بعض الأمور الخاصة عن تلك الشركات.

ورفض المصدر الكشف عن الخطوط العريضة لهذا التقرير،مكتفياً بالقول ان سبب تأجيله لغاية هذه المدة بسبب توقيع بقية اعضاء اللجنة على هذا التقرير.وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعاً مع شركات الهاتف النقال خلال الشهر الماضي لمناقشة عدد من القضايا منها سوء الخدمة وبوابات النفوذ الدولية والديون المترتبة عليها للدولة والاتفاق على الخطوط العريضة للعمل خلال المرحلة المقبلة.

العراق وإيران وتركيا يتفقون على إنشاء مصرف مشترك

□ بغداد/ وكالات

أبرم العراق وإيران وتركيا، مذكرة تفاهم لإنشاء مصرف مشترك برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار. وكشفت وكالة (فارس نيوز) الإخبارية الإيرانية، عن أن "ممثلي الدول الثلاث العراق وتركيا وإيران عقدوا اجتماعاً الخميس الماضي على هامش مشاركتهم في معرض الإنشاءات الإيرانية الدولية المقام في العاصمة طهران، وابرموا اتفاقية التعاون بين الدول الثلاث". وبحسب وكالة (فارس) فان "الهدف من إبرام الاتفاقية هو تقديم تسهيلات امام انتقال رؤوس الاموال بين الدول الثلاث، ومن المقرر ان يتم افتتاح الفرع الرئيسي للمصرف في ايران.

النزاهة تطالب المالية بإيقاف رواتب الدرجات الخاصة

□ بغداد/ وكالات

طالبت لجنة النزاهة البرلمانية وزارة المالية بإيقاف رواتب الدرجات الخاصة الذين تم تعيينهم من دون موافقة البرلمان، مؤكدة أن الكثير من أصحاب تلك الدرجات لا يستحقون المناصب التي يشغلونها.

وقال رئيس اللجنة بهاء الاعرجي خلال مؤتمر صحفي بحسب "السومرية نيوز"، إن "المادتين ٦١ و٨٠ من الدستور وفي الفقرة الخامسة لكل منهما تنصان على أن الدرجات الخاصة وهم وكلاء الوزراء والسفراء والمستشارين وقادة الفرق، يجب أن يحظوا بموافقة البرلمان لتعيينهم"، مبينا أن "اغلب أصحاب هذه الدرجات تم تعيينهم دون موافقة البرلمان".

وأضاف الاعرجي أن "لجنة النزاهة أرسلت كتابا رسميا إلى وزارة المالية لمطالبتها بإيقاف رواتب أصحاب تلك الدرجات"، مشيرا إلى أن "الكثير من هؤلاء لا يستحقون هذه المناصب، ولن يصوت عليهم عند حضورهم إلى مجلس النواب".

وأوضح رئيس لجنة النزاهة أن "اللجنة بعثت بهذا الكتاب إلى مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء"، لافتا إلى أن "اللجنة بحثت موضوعين آخرين حول الفساد يتعلق الأول بوزارة التربية والآخر بوزارة النفط".

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية أعلنت، في الثالث من تموز الحالي، عن تقديمها مقترح قانون للعفو عن مزوري الشهادات الابتدائية والمتوسطة، مؤكدة أن هذا القانون لا يشمل مزوري الشهادات من الدرجات الخاصة.

البنك المركزي: عملية حذف الأصفار تواجه ردود فعل متباينة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

نفى البنك المركزي بأن هناك عملات مزورة دخلت الى البلد مما أدى الى تأجيل مشروع حذف الأصفار الثلاث، منوها الى ان عملية حذف الاصفار تواجه ردود فعل من جهات قوية.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): لا توجد أية صحة لدخول عملات مزورة الى البلد أدت الى تأجيل حذف الاصفار الى إشعار أخر، وأن المشروع قائم لكن ما زال حبراً على الورق ولم يتم تنفيذه حتى الآن.

وأضاف صالح أن مسألة التزوير واختراق القانون والجرائم الاقتصادية قائمة وموجودة في كل دول العالم.

وذكر: اننا واجهنا رد فعل قوي جدا من قبل الجهات الأخرى بتحقيق مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة العراقية، لكن رغم هذا نحن كسلطة نقدية نعتبره مشروعاً ستراتيجياً وملزما أن يطبق في يوم من الأيام. وبين مستشار البنك المركزي أن مشروع حذف الأصفار الثلاث هو إعادة هيكلية العملة العراقية والشروع بنظام عملة جديدة ، اضافة الى استبدال الفئات (٢٥٠ ، ٥٠٠)دينار بعملات معدنية لتسهيل الكثير من الأمور.

خبراء: موقع ميناء الفاو الكبير لا ينفع العراق اقتصاديا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ذكر خبراء اقتصاديون أن موقع ميناء الفاو الحالي الذي تعتزم الحكومة تشييده غير مناسب ولاينفع العراق اقتصاديا .

وقال وزير التخطيط الأسبق مهدي الحافظ لـ"بغداد بوست " إن " ميناء الفاو ويعد من أهم الموانئ التي ستدعم واقع العراق الاقتصادي لكن هناك الكثير من المشاكل تقف أمام انجازه وأبرزها التخصيصات المالية والموقع ".

وأضاف أن" وزارة النقل عليها إيجاد موقعاً بديلاً يناسب الحركة التجارية ويكون قريباً من منظومة الطرق لتسهيل عملية نقل البضائع إلى داخل العراق ومن ثم إلى تركيا وسوريا " ، مشيرا إلى أن " هناك ضرورة وأهمية الاقتصادية والسياسية لانجاز هذا المشروع بالنسبة للعراق والمنطقة بالإضافة الى مراجعة قانون ٣ ٨٣لعام ١٩٩٣ ".

بدوره قال المهندس الاستشاري هشام المدفعي لـ"بغداد بوست " إن " هناك ضرورة لإقامة منطقة تجارة حرة تضم الفاو وميناء أم قصر كمحور أساسي للعمل القادم في محافظة البصرة".

وأشارت أن" هناك مخاطر كبيرة على ميناء الفاو الكبير في اقامة ميناء الفاو الكبير في الموقع المعلن حاليا إذ ان المصلحة الاقتصادية للعراق تتطلب تغيير الموقع بما يكفل إتاحة حيوية الملاحة ونقل البضائع بصورة أمنية وتفادي الاحتكاكات الاقليمية".

وتابع أن الدعوة لتغيير موقع ميناء الفاو الكبير باتجاه المناطق الأقرب للمياه العراقية الخالية من المعوقات وتأكيد قاعدة النقل البري باتجاه البلدان المجاورة تركيا وسوريا".

وكانت وزارة النقل وضعت في نيسان الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوربا من خلال تركيا.

يذكر أن محافظة البصرة،تضم ستة موانئ تجارية أقدمها ميناء المعقل القريب من مركز مدينة البصرة، والذي تم إنشاؤه من قبل القوات البريطانية في عام ١٩١٤، حيث كانت تستخدمه لأغراض عسكرية قبل أن تسلمه إلى السلطات العراقية عام ١٩٣٧، فضلاً عن ميناء الفاو الذي أصبح مخصصاً لرسو وإقلاع سفن الصيد، حيث يقع بالقرب من مدخل قناة شط العرب، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي أعلنت وزارة النقل في العام الماضي عن شطره إلى ميناءين أطلقت على الجديد اسم "ميناء خور عبد الله"، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير الذي يحتوي على أرصفة صناعية ومخازن لخامات الحديد والفوسفات وسماد اليوريا، وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس على الضفة الغربية لشط العرب ضمن قضاء أبي الخصيب، ويعد حالياً من أنشط الموانئ التجارية على الرغم من صغر مساحته وعدم قدرته على استيعاب البواخر الكبيرة.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ صابرين علي

في الوقت الذي أعلنت فيه أكثر الدول الإسلامية عن موعد حلول شهر رمضان يوم الاثنين شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً تدريجياً في أسعار المنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة في ظل انعدام الدور الرقابي وغياب الاجراءات الحكومية المتصدية لهذه الظاهرة .

وذكر متعاملون لـ (المدى الاقتصادي) : ان الارتفاع الحالي الذي تشهده الاسواق المحلية سيستمر خلال ايام شهر رمضان المبارك تزامناً مع الإجراءات الحكومية المتعلقة بتطبيق قانون التعرفة الكمركية وشهادة المطابقة للمعايير العالمية .

واوضحت تقارير صادرة عن مصادر ميدانية مطلعة في الاسواق إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٦٠٠٠) دينار وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٥٠٠٠) دينار . ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٥،٥٠٠) دينار ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٧٥٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٥٦،٢٥٠) دينارا.

وذكرت التقارير ان سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٠٠٠) دينار فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٢٥٠) دينار وسعر الموصل١٤٠٠٠ وسعر البصرة١٤،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالاتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .